



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التقرير الفصلي لميزان المدفوعات العراقي

الفصل الأول 2025



المحتويات	الصفحة
قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات	أ - ب
المقدمة	ج
1 الحساب الجاري	1
1-1 الميزان التجاري	1
2-1 ميزان الخدمات	4
3-1 ميزان السلع والخدمات	5
4-1 حساب الدخل الأولي	8
5-1 حساب الدخل الثانوي	9
2 الحساب الرأسمالي	10
3 الحساب المالي	10
1-3 صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	11
2-3 صافي استثمار الحافطة	12
3-3 صافي الاستثمارات الأخرى	12
4-3 صافي الأصول الاحتياطية	13
4 صافي السهو والخطأ	14

قائمة الأشكال	الصفحة
1 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	2
2 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	3
3 التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	4
4 التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	5
5 التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	6
6 التوزيع النسبي لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	7
7 مقارنة بين مكونات حساب الدخل الأولي للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	9
8 مقارنة بين مكونات الدخل الثانوي للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	10
9 مقارنة بين مكونات الحساب المالي للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	10
10 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	11
11 مكونات استثمارات الحافطة للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	12
12 مقارنة مكونات الاستثمارات الأخرى للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	13
13 مكونات الأصول الاحتياطية للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	14
14 شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات	16

قائمة الجداول	الصفحة
1 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	6
2 التوزيع النسبي والمطلق لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025	7
3 الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات	15

قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري: يُسجل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

1. الميزان التجاري: يُسجل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.

2. ميزان الخدمات: يُسجل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقاً لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.

3. حساب الدخل الأولي: يُبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

أ. حساب توليد الدخل (والذي يُسجل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع ضمنه تعويضات العاملين الموسميين (لأقل من سنة) والتي تُعد أجورهم دخلاً عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.

ب. حساب تخصيص الدخل الأولي (والذي يُسجل فيه الدخل الأولي الذي يُعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).

4. حساب الدخل الثانوي: يُبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلاً نقدياً أو عينياً، كما تقسم هذه التحويلات إلى :

أ. التحويلات الخاصة: وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.

ب. التحويلات الرسمية: وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمُنح.

ثانياً : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمِنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبند يوازن الحساب المالي، حيث يُبين كل من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

ثالثاً: الحساب المالي

يُسجل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويُعرف صافي الإقراض على أنه تقديم الاقتصاد أموالاً إلى العالم الخارجي أي ارتفاع الأصول ، أما صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الأصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

1. صافي الاستثمار المباشر: يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي

تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

2. استثمار الحافطة: يشمل استثمار الحافطة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية أقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافطة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلاً عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.

3. الاستثمارات الأخرى: تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملية والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.

4. الأصول الاحتياطية: يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأصولاً موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

أ. حقوق السحب الخاصة: تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل للاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

ب. الذهب النقدي: هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالآلف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية.

ج. وضع الاحتياطي لدى الصندوق: ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة من خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

د. الموجودات الأجنبية: وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع:** وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الائتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية:** وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزنة الأمريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

المقدمة

إنطلاقاً من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الإقتصادية فقد تضمن إعداد تقرير الفصل الأول من عام 2025 قسمين أساسيين يوضحان حجم الاختلال الذي أدى إلى عدم التوازن بين كلا من (الحساب المالي) و(الحسابين الجاري والرأسمالي).

يُعَدُّ ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس الاقتصاد الوطني حيث يدرج فيه كل المعاملات الإقتصادية بعمليات حسابية دائنة ومدينة خلال فترة زمنية محددة بين بلد معين والعالم الخارجي.

أسفرت معاملات الإقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الأول 2025 تراجعاً في عجز ميزان المدفوعات ما قيمته (-5526.7) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (-7397.4) مليون دولار للفصل الرابع 2024، حيث سجل الحساب الجاري للفصل الأول إرتفاعاً بنسبة (135.8%) عن الفصل السابق نتيجة لإرتفاع الميزان التجاري للفصل الأول 2025 بنسبة (820.9%) عن الفصل السابق نتيجة لزيادة تصدير النفط الخام ولتراجع الاستيرادات للفصل الأول 2025 بنسبة (19.2%) عن الفصل السابق نتيجة لتراجع الاستيرادات الحكومية الرأسمالية والأستهلاكية والمنتجات النفطية ، وسجل ميزان الخدمات زيادة في تدفقه السالب حيث بلغ (-5024.3) مليون دولار للفصل الأول مقابل (-4881.3) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة (2.9%) نتيجة زيادة العجز في خدمات السفر وخدمات الأعمال الأخرى ، وسَجَّل حساب الدخل الاولي للفصل الأول 2025 فائضاً بنسبة (162.0%) نتيجة إنخفاض جانب المدفوعات ، وحقق الدخل الثانوي إنخفاضاً بنسبة (66.5%) عن الفصل السابق نتيجة إنخفاض المقبوضات ، ولم يحقق الحساب الرأسمالي أي نتائج تُذكر، وحقق الحساب المالي للفصل الأول 2025 تراجعاً ملحوظاً في عجزه بلغت نسبته (88.4%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن لابد ان يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كل من الحسابين (الجاري والرأسمالي) و (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما التي تنشأ من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات والتي يُعبر عنها بفقرة (صافي السهو والخطأ) والتي ظهرت بقيمة سالبة للفصل الأول من عام 2025 مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تُسجَّل أو لم تغطى لعدم توافرها ، أو قد يكون هناك قيود دائنة قُدرت بأكثر من قيمتها .

1- الحساب الجاري:

هناك شقين مهمين لابد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

الشق الأول:

يشهد الحساب الجاري عجزاً حين يتجاوز استهلاك الدولة إنتاجها، وفقاً للعلاقة المهمة بين الحساب الجاري للدولة وبين حسابيها الرأسمالي والمالي، حيث يتضمن الحساب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغير في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة موضحة فيما يطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزاً في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي"، ويُعَدُّ عجز الحساب الجاري مستداماً ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استعداد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأموال إلى داخل الاقتصاد فغالباً ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من اضطرابات مفاجئة، لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموها صورة إجمالية لإتجاه ومستوى النمو الاقتصادي.

الشق الثاني:

إنَّ الفائض الذي يحققه الحساب الجاري لا يقل أهمية في التحليل عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإدخار بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أنَّ هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الربعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

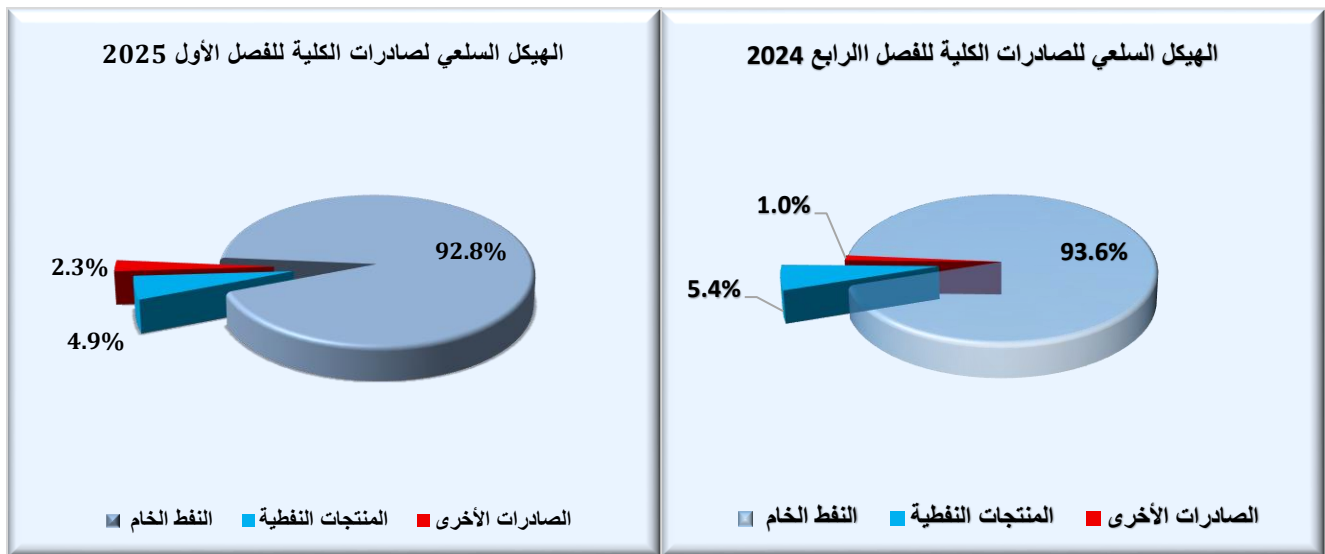
الحساب الجاري: سجَّل هذا الحساب فائضاً للفصل الأول من عام 2025 ليبلغ (1396.5) مليون دولار مقابل (-3895.8) مليون دولار للفصل السابق من عام 2024، وبنسبة نمو (135%) وفيما يأتي تفسيراً شاملاً يوضح مكونات هذا الحساب والأسباب المؤدية إلى هذا الفائض عن الفصل السابق:

1-1 الميزان التجاري: سجل الميزان التجاري للفصل الأول من عام 2025 فائضاً بلغت نسبته (820.9%) ليبلغ (5953.7) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (646.5) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يلي توضيح مكونات هذا الحساب:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجَّلت الصادرات السلعية للفصل الأول من عام 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (4.2%) لتبلغ (24112.3) مليون دولار مقابل (23132.9) مليون دولار للفصل السابق من عام 2024، وفيما يلي توضيحات شاملة لمكونات هذا الحساب:

- **صادرات النفط الخام:** شكّلت أقيام هذه الصادرات للفصل الاول من عام 2025 إرتفاعاً بنسبة (3.3 %) لتبلغ (22365.4) مليون دولار مقابل (21643.3) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل (73.3) دولار مقابل (71) دولار للفصل السابق فضلاً عن إرتفاع الكميات المصدرة بنسبة (4.5%) عن الفصل السابق ، وبلغت نسبة مساهمتها (92.8%) من إجمالي الصادرات مقابل (93.6%) للفصل السابق.
- **صادرات المنتجات النفطية:** حققت صادرات العراق من المنتجات النفطية للفصل الاول من عام 2025 إنخفاضاً لتبلغ (1182.6) مليون دولار مقابل (1247.2) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة نسبية بلغت (4.9%) من إجمالي الصادرات الكلية مقابل مساهمتها البالغة (5.4%) للفصل السابق .
- **الصادرات الأخرى:** حققت صادرات العراق السلعية الأخرى للفصل الاول من عام 2025 ارتفاعاً بلغت (564.3) مليون دولار مقابل (242.4) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة نمو مقدارها (132.8%) وبمساهمة نسبية بلغت (2.3%) ، بسبب ارتفاع تصدير (المواد الغذائية والمشروبات / مصنعة للاستهلاك العائلي والتجهيزات الصناعية) والشكل (1) يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية.

شكل (1) التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الرابع 2024 والأول 2025



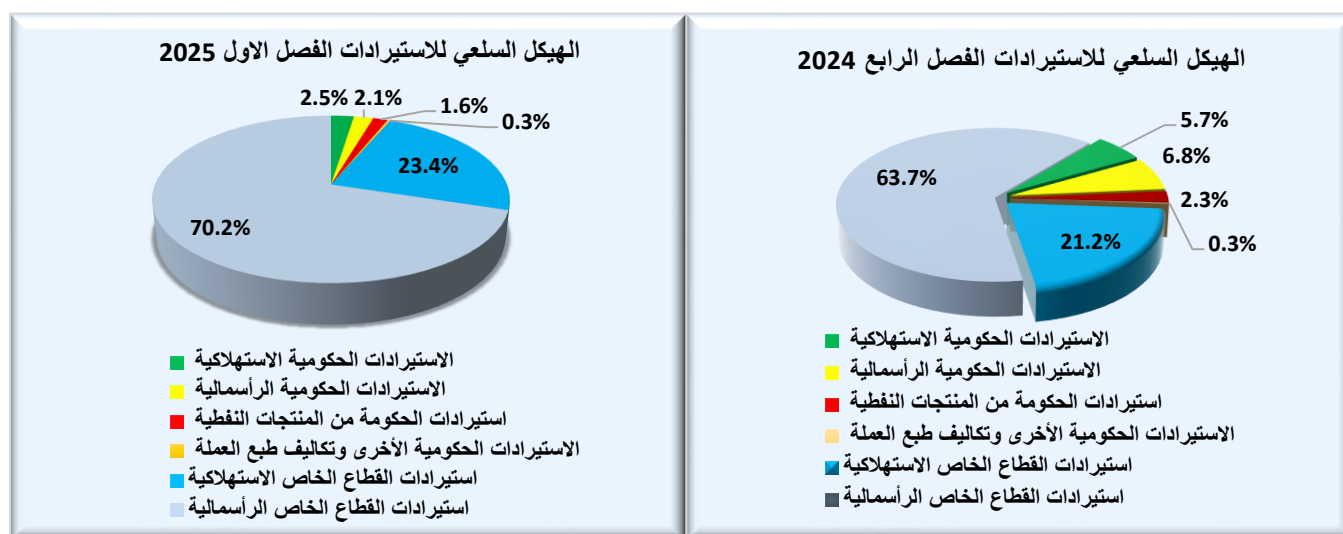
2-1-1 الاستيرادات السلعية: سجّلت الاستيرادات السلعية إنخفاضاً لتبلغ (18158.6) مليون دولار للفصل الاول من عام 2025 مقابل (22486.4) مليون دولار ، ويعزى هذا إلى إنخفاض استيرادات القطاع الخاص بالدرجة الاساس ، وندرج أدناه أهم مكونات الاستيرادات السلعية:

- **الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية:** سجّلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية للفصل الاول من عام 2025 إنخفاضاً لتبلغ (448.8) مليون دولار مقابل (1283.2) مليون دولار للفصل السابق بمعدل

إنخفاض بلغ (65.0%) ومساهمة نسبية بلغت (2.5%) من إجمالي الاستيرادات الكلية مقابل مساهمتها البالغة (5.7%) للفصل السابق.

- **الاستيرادات الحكومية الرأسمالية:** سجلت الاستيرادات الحكومية الرأسمالية للفصل الأول من عام 2025 إنخفاضاً نسبته (75.2%) لتبلغ (379.6) مليون دولار مقابل (1527.6) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة نسبية (2.1%) من إجمالي الاستيرادات الكلية مقابل مساهمتها البالغة (6.8%) للفصل السابق.
- **استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية:** سجلت الاستيرادات الحكومية من المنتجات النفطية للفصل الأول من عام 2025 انخفاضاً لتبلغ (286.4) مليون دولار مقابل (518.4) مليون دولار للفصل السابق بمساهمة نسبية بلغت (1.6%) من إجمالي الاستيرادات الكلية، مقابل مساهمتها البالغة (2.3%) للفصل السابق.
- **سجلت الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة** انخفاضاً طفيفاً لتبلغ (56.3) مليون دولار للفصل الأول من عام 2025 مقابل قيمتها البالغة (56.8) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة نسبية بلغت (0.3%) من إجمالي الاستيرادات الكلية ويعزى ذلك إلى انخفاض تكاليف طبع العملة والاستيرادات الحكومية الأخرى.
- **استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية:** سجلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية انخفاضاً لتبلغ (4246.9) مليون دولار للفصل الأول من عام 2025 مقابل (4775.1) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة نسبية بلغت (23.4%) من إجمالي الاستيرادات الكلية مقابل مساهمتها البالغة (21.2%) للفصل السابق.
- **استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية:** بلغت قيمة استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية للفصل الأول من عام 2025 (12740.6) مليون دولار مقابل (14325.3) مليون دولار للفصل السابق وبمساهمة نسبية بلغت (70.2%) من إجمالي الاستيرادات الكلية مقابل مساهمتها البالغة (63.7%) للفصل السابق، وكما في الشكل (2).

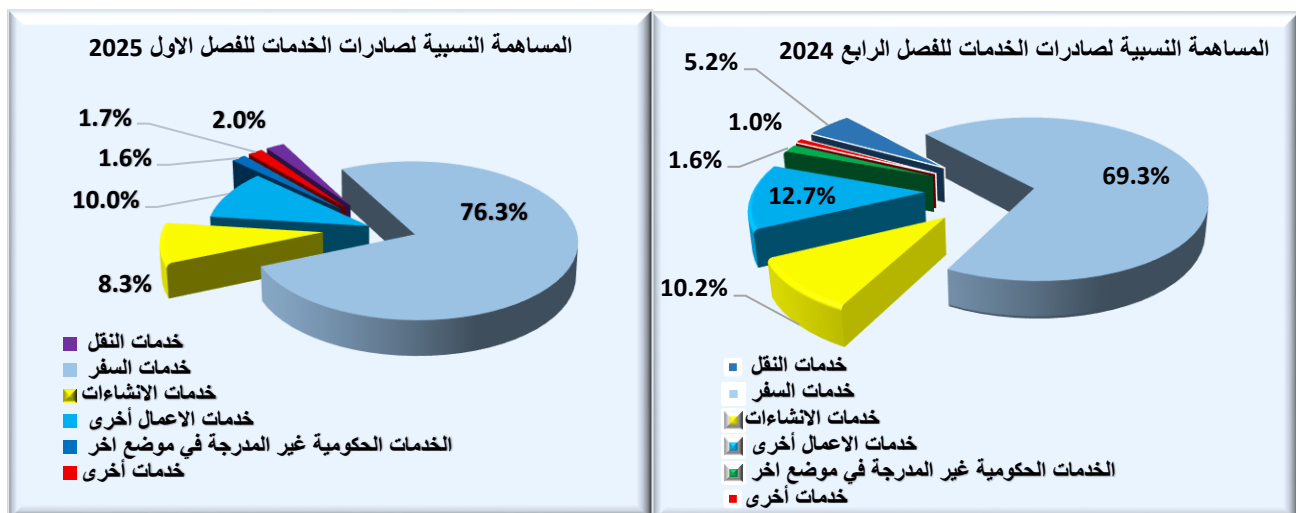
التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السعوية للفصل الأول لعام 2025 والفصل الرابع لعام 2024



2-1 ميزان الخدمات: سجّل صافي ميزان الخدمات للفصل الاول من عام 2025 إرتفاعاً في عجزه وبنسبة بلغت (2.9%) ليبلغ (-5024.3) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (-4881.3) مليون دولار للفصل السابق، وندرج أدناه تفاصيل فقراته والأسباب المؤدية الى نمو العجز:

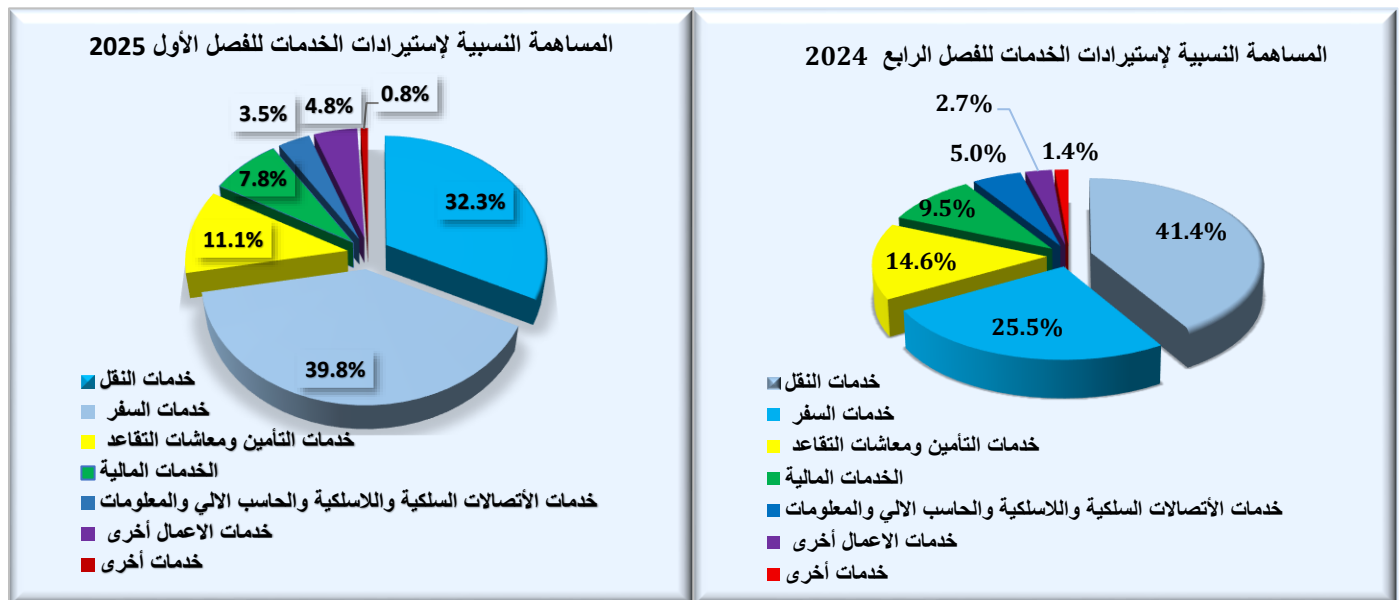
1-2-1 صادرات الخدمات: سجّلت صادرات الخدمات للفصل الاول من عام 2025 إرتفاعاً بلغت نسبته (14.7%) عن الفصل السابق لتبلغ (2719.4) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2371.9) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك الى ارتفاع صادرات خدمات السفر التي بلغت (2074.6) مليون دولار للفصل الأول من عام 2025 مقابل (1644.8) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة مساهمة بلغت (76.3%) من إجمالي صادرات الخدمات مقابل (69.3%) للفصل السابق، ويعزى ذلك الى زيادة عدد الوافدين من العرب والأجانب الى البلد، ، فيما إنخفضت صادرات كل من خدمات النقل لتبلغ (55.3) مليون دولار للفصل الاول من عام 2025 مقابل (123.7) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة مساهمة بلغت (2.0%) مقابل (5.2%) من اجمالي صادرات الخدمات للفصل السابق، وخدمات الانشاءات لتبلغ (227) مليون دولار للفصل الأول لعام 2025 مقابل (241.4) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة مساهمة بلغت (8.3%) مقابل (10.2%) من إجمالي صادرات الخدمات، وخدمات الاعمال الأخرى لتبلغ (272.9) مليون دولار مقابل (301.9) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة مساهمة (10.0%) مقابل (12.7%) من إجمالي صادرات الخدمات، فيما سجّلت الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر إرتفاعاً طفيفاً لتبلغ (44.6) مليون دولار للفصل الحالي مقابل (36.9) مليون دولار، وشكّلت الخدمات الاخرى مساهمة نسبية بلغت (1.7%) من إجمالي صادرات الخدمات مقابل (1.0%) للفصل السابق، وكما في الشكل (3).

شكل (3) التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الرابع / 2024 والفصل الاول من عام 2025



2-2-1 استيرادات الخدمات: حققت استيرادات العراق الخدمية للفصل الاول من عام 2025 إرتفاعاً بلغت نسبته (6.8%) لتبلغ (7743.7) مليون دولار مقابل (7253.2) مليون دولار للفصل السابق، أذ سجلت استيرادات خدمات النقل نسبة مساهمة (32.3%) من إجمالي استيرادات الخدمات مقابل نسبتها البالغة (41.4%) للفصل السابق، تليها خدمات السفر ونسبة مساهمة (39.8%) مقابل نسبتها البالغة (25.5%) للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى إرتفاع عدد المغادرين العراقيين إلى خارج البلاد، وسجلت استيرادات خدمات التأمين للفصل الاول من عام 2025 نسبة مساهمة بلغت (11.1%) مقابل نسبتها البالغة (14.6%) للفصل السابق وسجلت كل من استيرادات الخدمات المالية وخدمات الاتصالات السلوكية مساهمة نسبية بلغت (7.8%) و(3.5%) على التوالي مقابل مساهمتهما البالغة (9.5%) و(5.0%) على التوالي للفصل السابق، فضلاً عن تسجيل استيرادات خدمات الأعمال الأخرى مساهمة نسبية بلغت (4.8%) مقابل نسبتها البالغة (2.7%) للفصل السابق، أما استيرادات الخدمات الأخرى فقد سجلت مساهمة بلغت (0.8%) مقابل (1.4%) للفصل السابق، وكما في الشكل (4).

شكل (4) التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الرابع / 2024 والفصل الاول من عام 2025



3-1 ميزان السلع والخدمات:

سجل ميزان السلع والخدمات والفصل الاول من عام 2025 فائضاً بلغت نسبته (121.9%) لبلغ (929.4) مليون دولار مقابل (-4234.8) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى إرتفاع صافي صادرات السلع والخدمات لتبلغ (26831.7) مليون دولار مقابل (25504.8) مليون دولار للفصل السابق، فيما حققت صافي استيرادات السلع والخدمات تراجعاً لبلغ (25902.3) مليون دولار مقابل (29739.6) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي تحليلاً لمكونات الحساب:

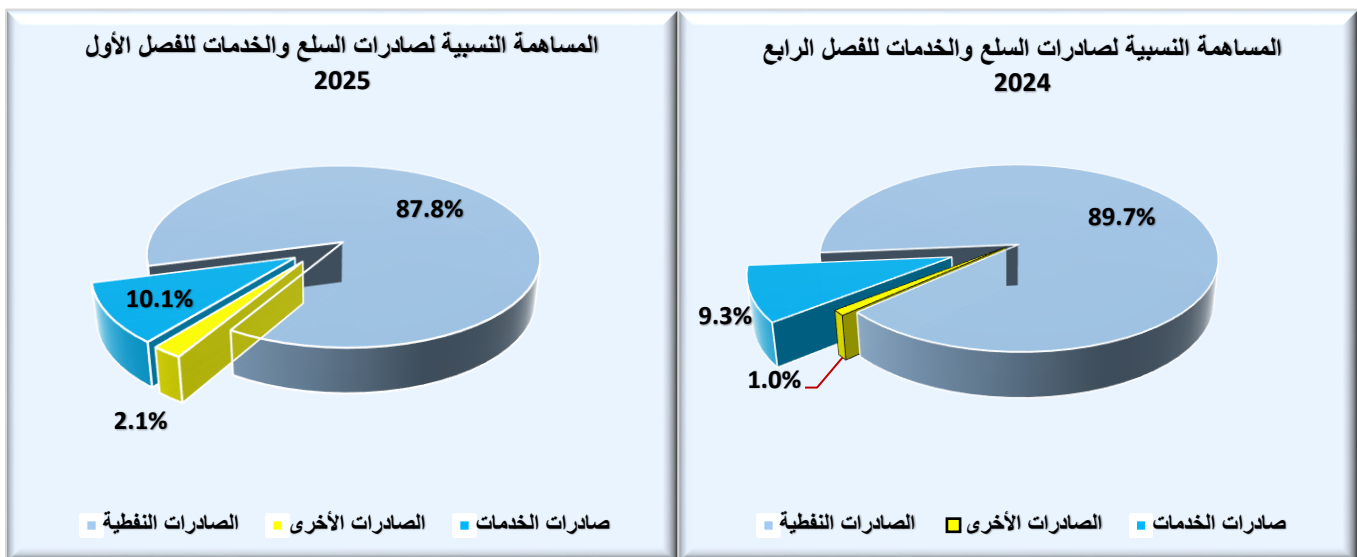
1-3-1 صادرات السلع والخدمات:

- سجّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الأول من عام 2025 إرتفاعاً نسبته (5.2%) وبقيمة (26831.7) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (25504.8) مليون دولار للفصل السابق، حيث شكّلت صادرات العراق السلعية نسبة (89.9 %) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية.
- بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الأول 2025 (87.8%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات مقابل مساهمتها البالغة (89.7%) للفصل السابق.
- بلغت المساهمة النسبية للصادرات الأخرى السلعية والصادرات الخدمية (2.1%) و(10.1%) على التوالي مقابل نسبتهما البالغة (1.0%) و(9.3%) للفصل السابق، ندرج أدناه جدول (1) يوضح التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والفصل الأول 2025 والشكل (5) يوضح التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات.

جدول (1) التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025						
التفاصيل	2024-Q4	2025-Q1	المساهمة النسبية للفصل الرابع 2024	المساهمة النسبية للفصل الأول 2025	المساهمة المطلقة	معدل النمو
الصادرات النفطية	22890.5	23548	89.7%	87.8%	2.6%	2.9%
الصادرات الأخرى	242.4	564.3	1.0%	2.1%	0.5%	132.8%
صادرات الخدمات	2371.9	2719.4	9.3%	10.1%	1.4%	14.7%
صادرات السلع والخدمات	25504.8	26831.7	100.0%	100.0%	-	5.2%

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

شكل (5) التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025



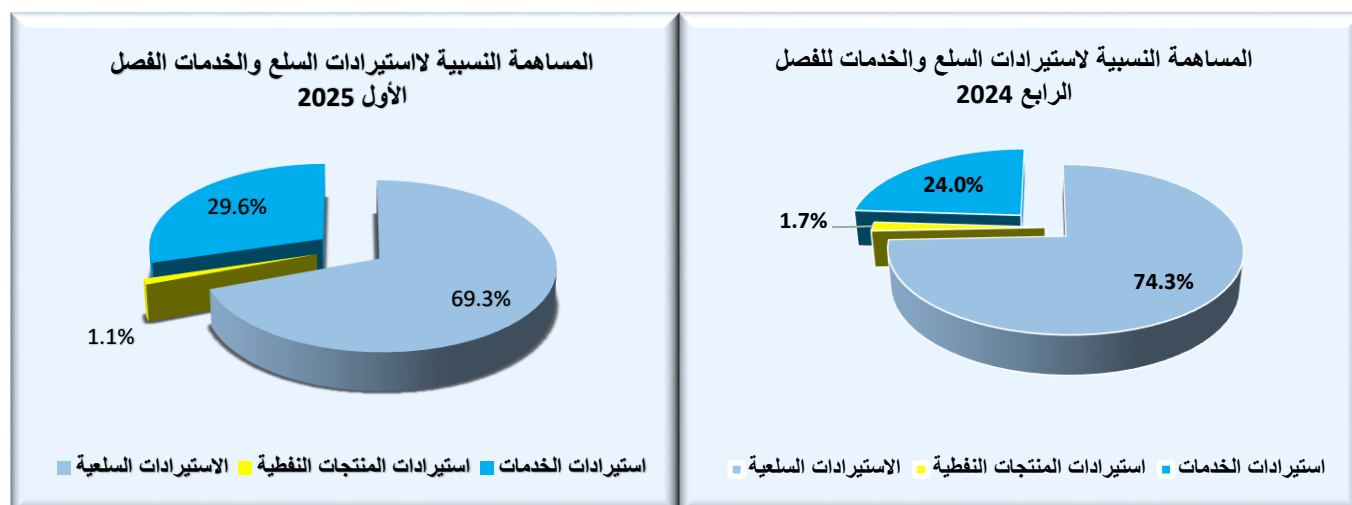
1-3-2 استيرادات السلع والخدمات:

- حقق إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية للفصل الأول من عام 2025 تراجعاً بلغت نسبته (12.9%) وبقيمة بلغت (25902.3) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (29739.6) مليون دولار للفصل السابق.
- سجّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية تراجعاً بلغت نسبته (44.8%) مقارنةً بالفصل السابق وسجّلت نسبة مساهمة بلغت قيمتها (1.1%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية للفصل الأول من عام 2025 مقابل مساهمتها البالغة (1.7%) للفصل السابق، وبمساهمة مطلقة (-0.8%) من إجمالي السلع والخدمات، وكما موضّح في الشكل (6).
- سجّلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية) تراجعاً بلغت نسبته (19.2%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (-14.3%) من التراجع الحاصل في إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية، وسجّلت الاستيرادات الخدمية نمواً بلغ (6.8%) وبنسبة مساهمة قيمتها (29.6%) للفصل الأول 2025 مقارنةً بالفصل السابق، وبمساهمة مطلقة بلغت (1.6%) من التراجع الحاصل في إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية، وكما موضّح في الجدول (2).

جدول (2)						
التوزيع النسبي والمطلق لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025						
التفاصيل	2024-Q4	2025-Q1	المساهمة النسبية للفصل الرابع 2024	المساهمة النسبية للفصل الأول 2025	المساهمة المطلقة	معدل النمو
الاستيرادات السلعية	22486.4	18158.6	74.3%	69.3%	-14.3%	-19.2%
استيرادات المنتجات النفطية	518.4	286.4	1.7%	1.1%	-0.8%	-44.8%
استيرادات الخدمات	7253.2	7743.7	24.0%	29.6%	1.6%	6.8%
استيرادات السلع والخدمات	30258.0	26188.7	100.0%	100.0%	-	-13.4%

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

شكل (6) التوزيع النسبي لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الرابع 2024 والأول 2025



4-1 حساب الدخل الأولي

سجل هذا الحساب للفصل الأول من عام 2025 نموًا ملحوظًا بلغت نسبته (162.0%) عن الفصل السابق ليبلغ (405.3) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (154.7) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى:

1-4-1 صافي تدفقات تعويضات العاملين:

ويمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة، حيث سجل هذا الحساب للفصل الأول من عام 2025 نموًا بلغت قيمته (11.3) مليون دولار وبنسبة (24.2%) مقابل قيمته البالغة (9.1) مليون دولار للفصل السابق.

2-4-1 صافي حساب دخل الاستثمار:

سجل هذا الحساب نموًا بنسبة (173.1%) للفصل الأول لعام 2025 ليبلغ (393.6) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (144.1) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى النمو الحاصل في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-2-4-1 الاستثمار المباشر:

حقق صافي حساب الاستثمار المباشر للفصل الأول من عام 2025 تحسنًا في عجزه بنسبة (69.3%) ليبلغ (-231.4) مليون دولار مقابل (-752.7) مليون دولار عن الفصل السابق نتيجة انخفاض مدفوعاته إلى الخارج وبنسبة (69.2%) والمتمثلة بانخفاض تحويلات أرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، وكذلك أرباح الشركات العاملة في العراق بنسبة (95.7%).

2-2-4-1 استثمار الحافطة (فوائد أذونات الخزائن الأجنبية):

سجلت استثمارات الحافطة التي تتضمن الدخل من حصص الملكية والفوائد المستحقة على سندات الدين تدفقات طفيفة في هذا الفصل لعدم وجود استثمارات على السندات الحكومية.

3-2-4-1 الاستثمارات الأخرى:

سجلت الاستثمارات الأخرى المتمثلة (بالدخل من حصص الملكية والفوائد) للفصل الأول من عام 2025 تراجعًا ملحوظًا في عجزها بلغت نسبته (66.8%) لتبلغ (-26.6) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (-80.2) مليون دولار للفصل السابق ويعزى ذلك لتراجع مدفوعات فوائد وزارة المالية.

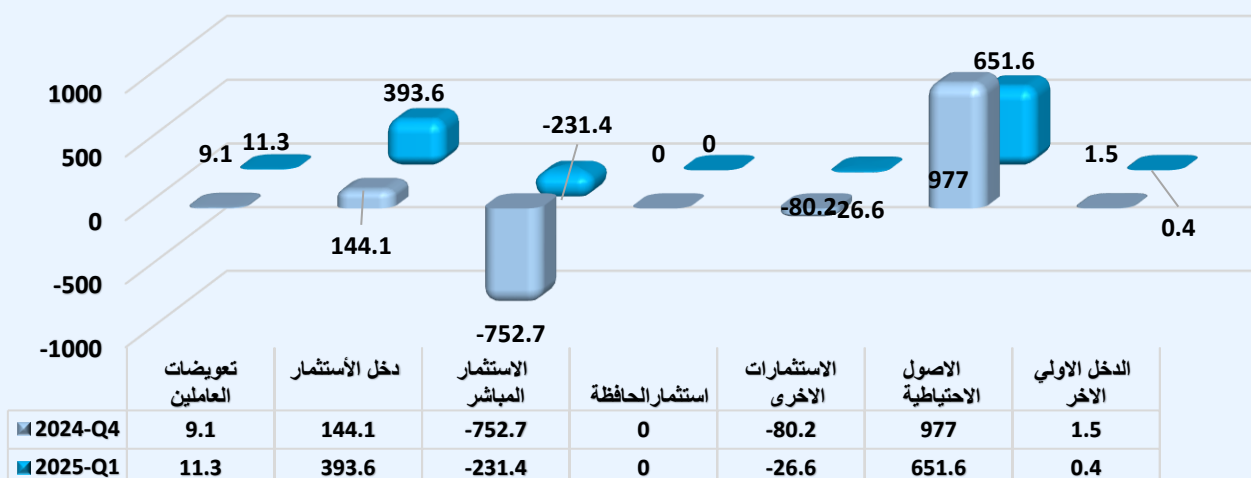
4-2-4-1 الأصول الاحتياطية:

سجل صافي التدفقات المتولدة من فوائد الأصول الاحتياطية التي يديرها البنك المركزي في الخارج للفصل الأول 2025 تراجعًا بلغت نسبته (33.3%) لتبلغ (651.6) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (977) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى الإنخفاض الحاصل في تدفقات الأصول الاحتياطية بالدرجة الأساس، فوائد الودائع بالعملات الأجنبية، فوائد الإستثمار الأوربي للبنوك الخارجية، فوائد اذونات خزائن أجنبية.

3-4-1 الدخل الأولي الأخر:

سجل هذا الحساب تراجعًا في صافي تدفقاته إلى الداخل ليبلغ (0.4) مليون دولار للفصل الأول من عام 2025 مقابل (1.5) مليون دولار للفصل السابق وبنسبة (73.3%) ويعزى ذلك إلى انخفاض مدفوعات القطاع الخاص الريعية إلى الداخل وكما في الشكل (7).

شكل (7) مقارنة مكونات الدخل الأولي للفصل الرابع 2024 والفصل الأول 2025



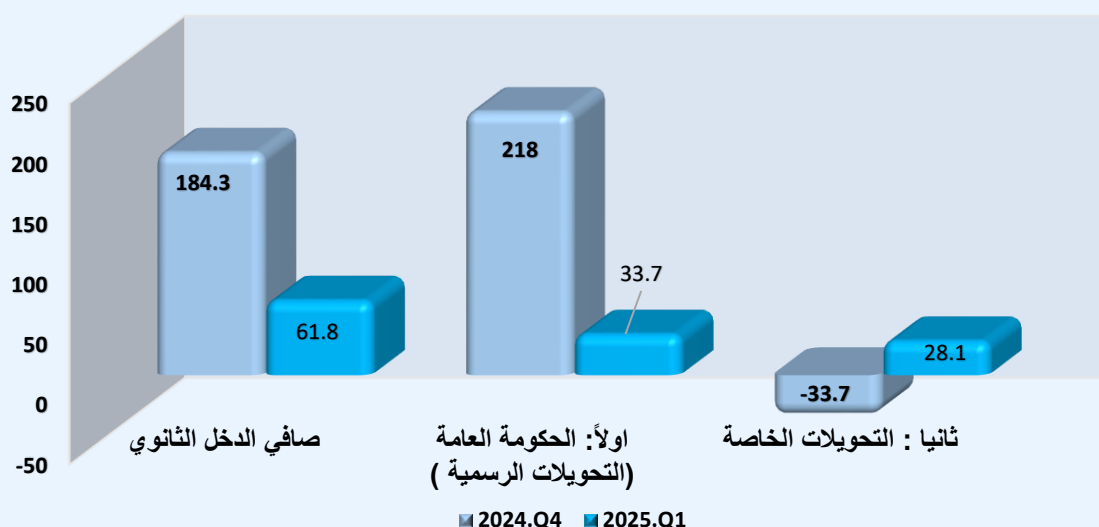
5-1 حساب الدخل الثانوي:

حقق صافي تدفقات هذا الحساب للفصل الأول من عام 2025 إنخفاضاً بلغت نسبته (66.5%) ليبلغ (61.8) مليون دولار مقابل (184.3) مليون دولار للفصل السابق ويُعزى ذلك إلى:

- **التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة):** سجّلت صافي التحويلات الرسمية للفصل الأول 2025 إنخفاضاً بلغت نسبته (84.5%) ليبلغ (33.7) مليون دولار مقابل (218) للفصل السابق ويعزى ذلك إلى إنخفاض المقبوضات في التحويلات الجارية المتنوعة من الحكومة العامة وبنسبة تراجع بلغت (110.2%) نتيجة إنخفاض مقبوضات الضرائب بنسبة (98.9%).

- **سجل صافي التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح** للفصل الأول من عام 2025 نموًا ملحوظًا بلغت نسبته (183.4%) ليبلغ (28.1) مليون دولار مقابل (-33.7) ويُعزى ذلك إلى إرتفاع صافي التحويلات الشخصية نتيجة إرتفاع مقبوضات تحويلات العاملين العراقيين لأكثر من سنة بنسبة (39.5%)، وكما في الشكل (8).

شكل (8) مقارنة مكونات الدخل الثانوي للفصلين الرابع 2024 والأول 2025

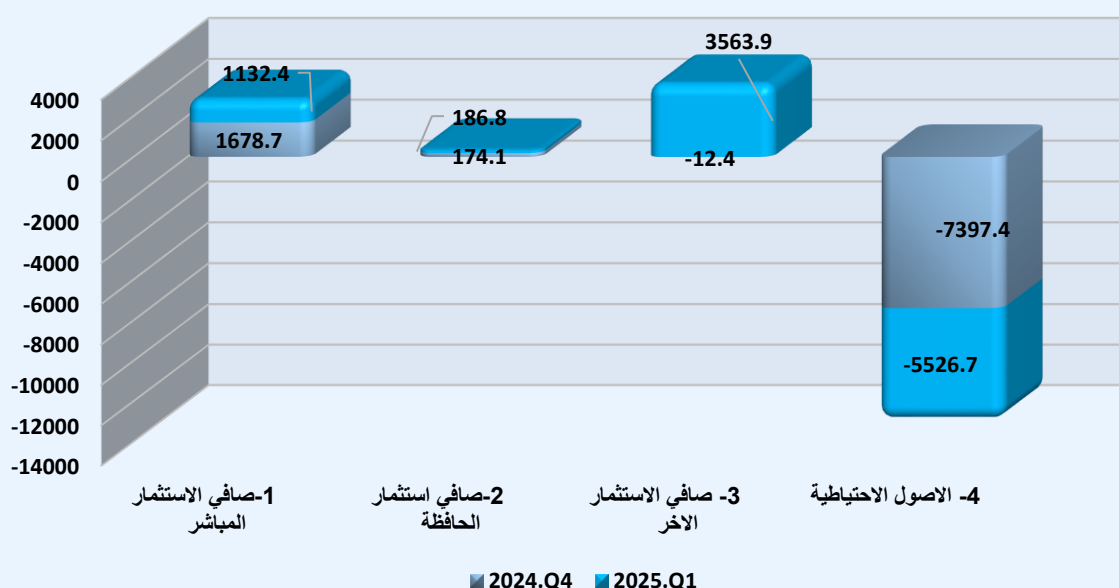


2- الحساب الرأسمالي:

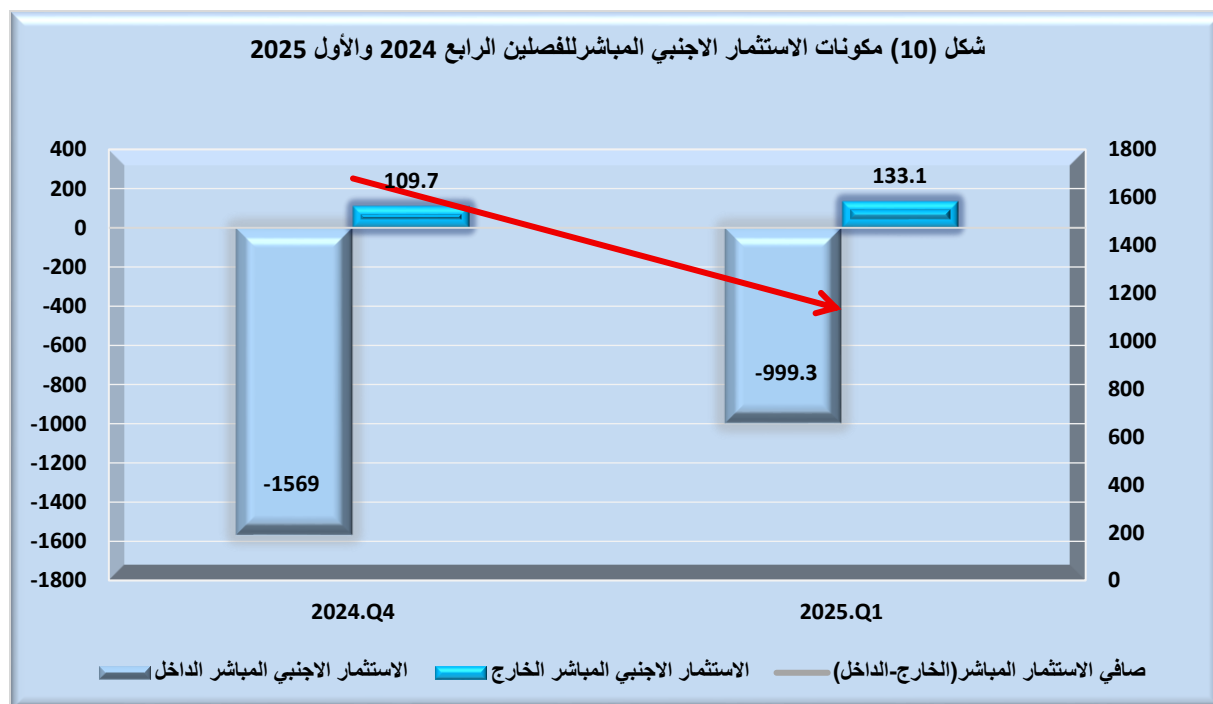
لم يسجل هذا الحساب أي تدفقات تذكر خلال الفصل الأول من عام 2025 .

3-الحساب المالي سجّل صافي تدفق الحساب المالي تراجعاً في العجز بلغت نسبته (88.4%) للفصل الأول من عام 2025 ليبلغ (-643.6) مليون دولار مقابل تدفقه البالغ (-5557) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يلي توضيحات التي تبين التراجع في مكونات هذا الحساب، وكما في الشكل (9).

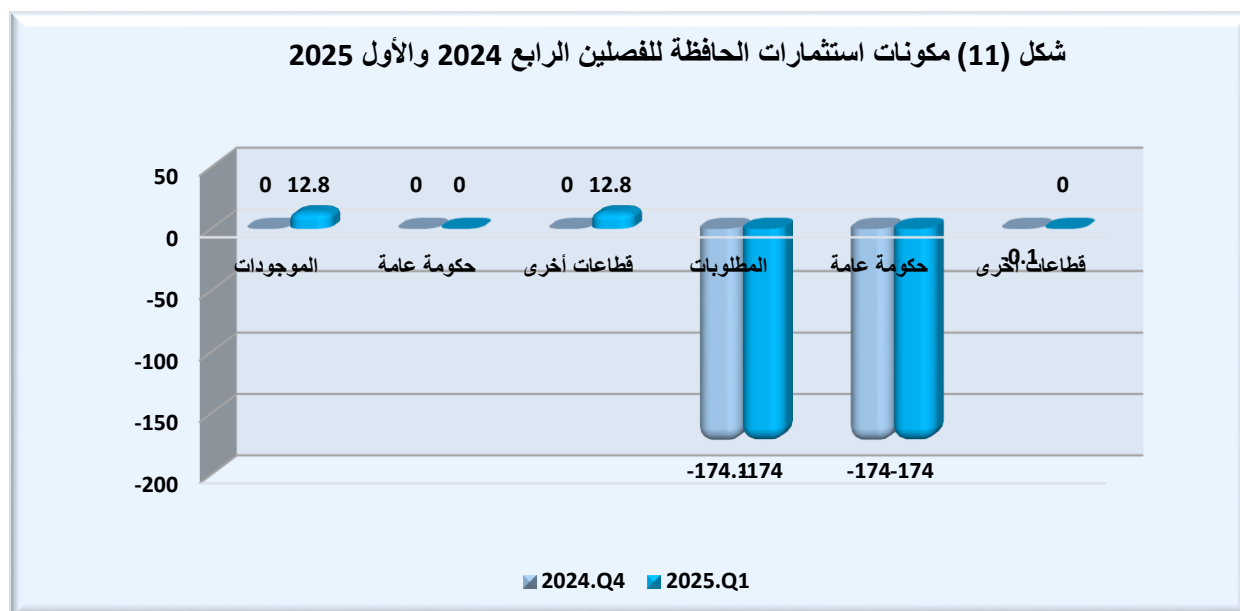
شكل (9) مكونات الحساب المالي للفصلين الرابع 2024 والاول 2025



- 3-1 صافي الإستثمار المباشر:** سجّل صافي الإستثمار الأجنبي المباشر للفصل الأول من عام 2025 انخفاضاً نسبته (32.5%) ليبلغ (1132.4) مليون دولار مقابل (1678.7) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل للقطاع المصرفي بنسبة (24.8%) والاستثمار النفطي والذي يُمثّل الكُلف البترولية المدفوعة للشركات الأجنبية والتي تُعدّ خصوصاً مالية على العراق بنسبة (31.4%) وشراء الأسهم في الاستثمار المباشر فوق (10%) في سوق العراق للأوراق المالية وكما موضّح في الشكل (10)، على الرغم من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بالخارج بنسبة (21.3%)، إلاّ إنّ السبب في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج والذي يمثل موجودات أو (الأصول المالية للبلد المستثمر) هو زيادة الاستثمار الأجنبي للحوالات الصادرة عن القطاع المصرفي.
- إذا تمّ التعمق في مكونات الحساب المالي يمكن ملاحظة إنّ الانخفاض في صافي الاستثمار المباشر للفصل الأول من عام 2025 أسهم في عجز صافي الحساب المالي.



2-3 استثمار الحافظة: حققت تدفقات هذا الحساب للفصل الأول من عام 2025 ارتفاعاً بنسبة بلغت (7.3%) لتبلغ (186.8) مليون دولار مقابل (174.1) مليون دولار للفصل السابق، ويعزى ذلك الى ارتفاع موجودات القطاعات الأخرى المتمثلة بشراء الأسهم في القطاع المصرفي كما في شكل (11).



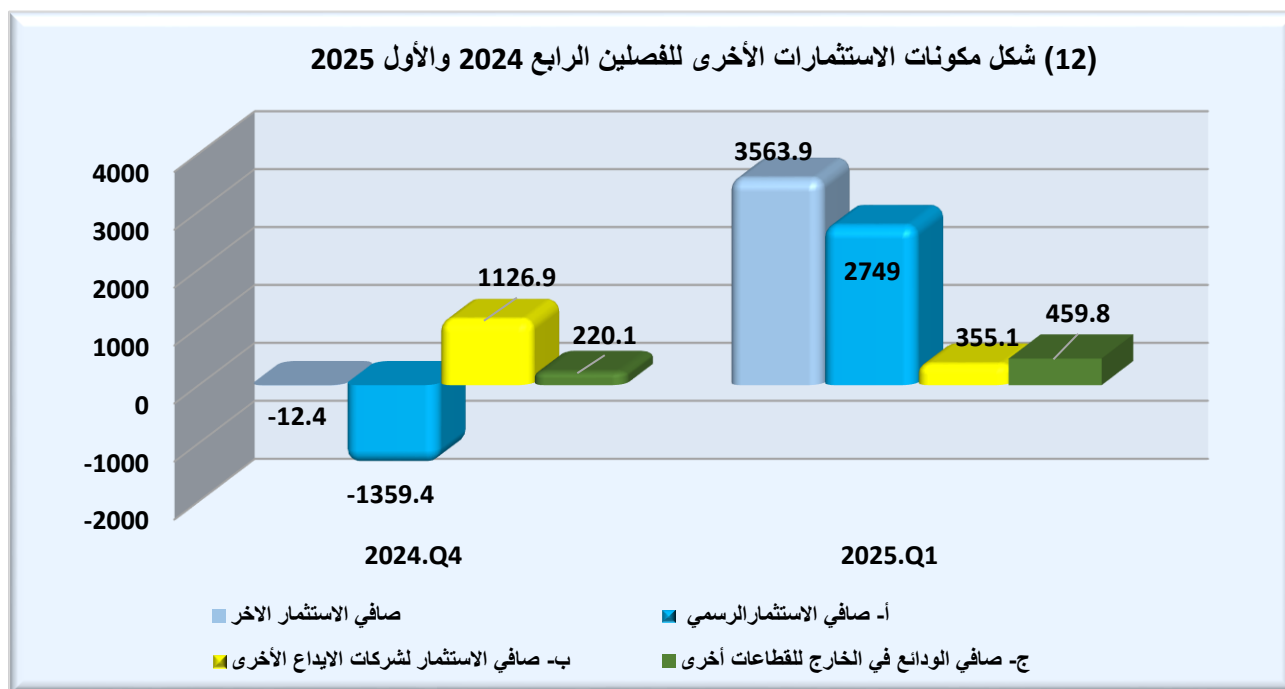
3-3 الاستثمارات الأخرى: حققت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الأول من عام 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته (28841.1%) لتبلغ (3563.9) مليون دولار مقابل (-12.4) مليون دولار للفصل السابق، وندرج أدناه المكونات الرئيسية للحساب مع الأسباب المؤدية الى الارتفاع:

1-3-3 صافي الاستثمار الرسمي: سجّل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الأول من عام 2025 تحسناً بلغت نسبته (61.2%) ليبلغ (2749) مليون دولار مقابل (-1359.4) مليون دولار للفصل السابق ويُعزى ذلك الى:

- تحسن الموجودات بنسبة (34.2%) لتبلغ (1008.9) مليون دولار للفصل الأول 2025 مقابل (-2546.7) مليون دولار للفصل السابق ، نتيجة التحسن في الرصيد المتاح للحكومة بنسبة (123.6%) ليبلغ (587.1) مليون دولار مقابل (-2487.3) مليون دولار للفصل السابق ، وارتفاع إئتمانات التجارة على العراق عن تصدير النفط الخام بنسبة (810.1%) .

2-3-3 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: حقق صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى إنخفاضاً ليبلغ (355.1) مليون دولار مقابل (1126.9) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى إنخفاض جانب الموجودات لتبلغ (214.9) مليون دولار مقابل (513.7) مليون دولار للفصل السابق في حين سجّل جانب المطلوبات إنخفاضاً في العجز ليبلغ (-140.2) مليون دولار مقابل (-613.2) للفصل السابق وبنسبة بلغت (-77.1%) .

3-3-3 سجل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج: والمتضمن ودائع العراقيين المقيمين في الخارج وأرباح الشركات النفطية المحلية المحولة للخارج، إرتفاعاً بلغت نسبته (108.9%) لتبلغ (459.8) مليون دولار للفصل الأول 2025 مقابل (220.1) مليون دولار للفصل السابق، وكما موضح في الشكل (12).



4-3 الأصول الاحتياطية: سجّل جانب الأصول الاحتياطية تراجعاً في عجزه بلغت نسبته (25.3%) مسجلة تدفقاً سالباً قدره (-5526.7) مليون دولار مقابل (-7397.4) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا التراجع إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية، وكما يأتي:

4-3-1 حقوق السحب الخاصة: سجّلت حقوق السحب الخاصة عجزاً بلغت نسبته (756.4%) لتبلغ (-25.6) مليون دولار مقابل (3.9) مليون دولار للفصل السابق.

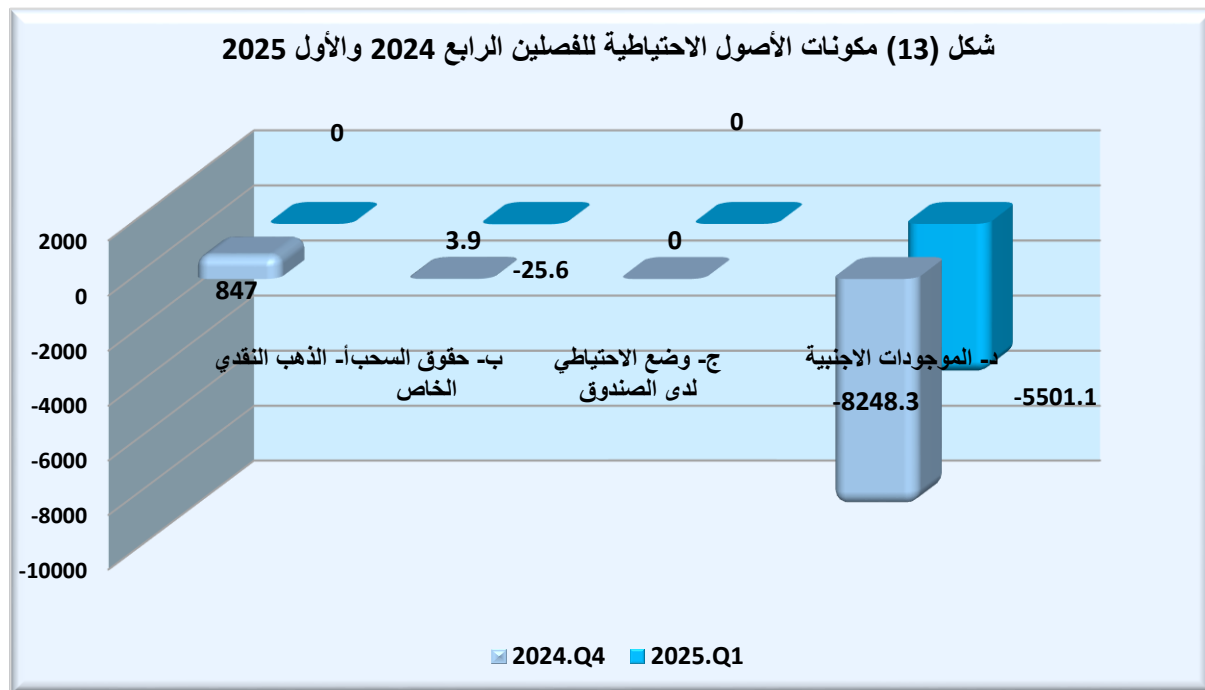
4-3-2 الذهب النقدي لا توجد مشتريات للعراق من الذهب النقدي للفصل الأول من عام 2025 مقابل تدفقه البالغ (847) مليون دولار للفصل السابق.

4-3-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق: لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أية تغييرات تُذكر.

4-4-3 الموجودات الأجنبية: سجّلت الموجودات الأجنبية للفصل الأول من عام 2025 تراجعاً في العجز بلغت نسبته (33.3%) لتبلغ (-5501.1) مليون دولار مقابل (-8248.3) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى النمو الحاصل في مكوناتها، وكما يأتي:

• **العملة والودائع:** سجّلت العملة والودائع للفصل الأول من عام 2025 تراجعاً في العجز بلغت نسبته (33.1%) لتبلغ (-2944) مليون دولار مقابل (-4403.7) مليون دولار للفصل السابق ، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية بنسبة (85.4%) عن الفصل السابق.

• **الأوراق المالية:** سجّلت الأوراق المالية للفصل الأول من عام 2025 تراجعاً في العجز بنسبة (33.5%) لتبلغ (-2557.1) مليون دولار مقابل (-3844.6) مليون دولار للفصل السابق ، ويُعزى ذلك النمو الحاصل في أدوات السوق النقدية بنسبة (33.5%) ، والشكل (13) يوضح مكونات الأصول الاحتياطية.



4 - فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات ، إلا أنه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويُطلق على هذا الاختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهي إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

$$\text{فقرة صافي السهو والخطأ} = \text{صافي الحساب المالي} - (\text{صافي الحساب الجاري} + \text{صافي الحساب الرأسمالي})$$

أ - تُشير القيمة الموجبة لفقرة صافي السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

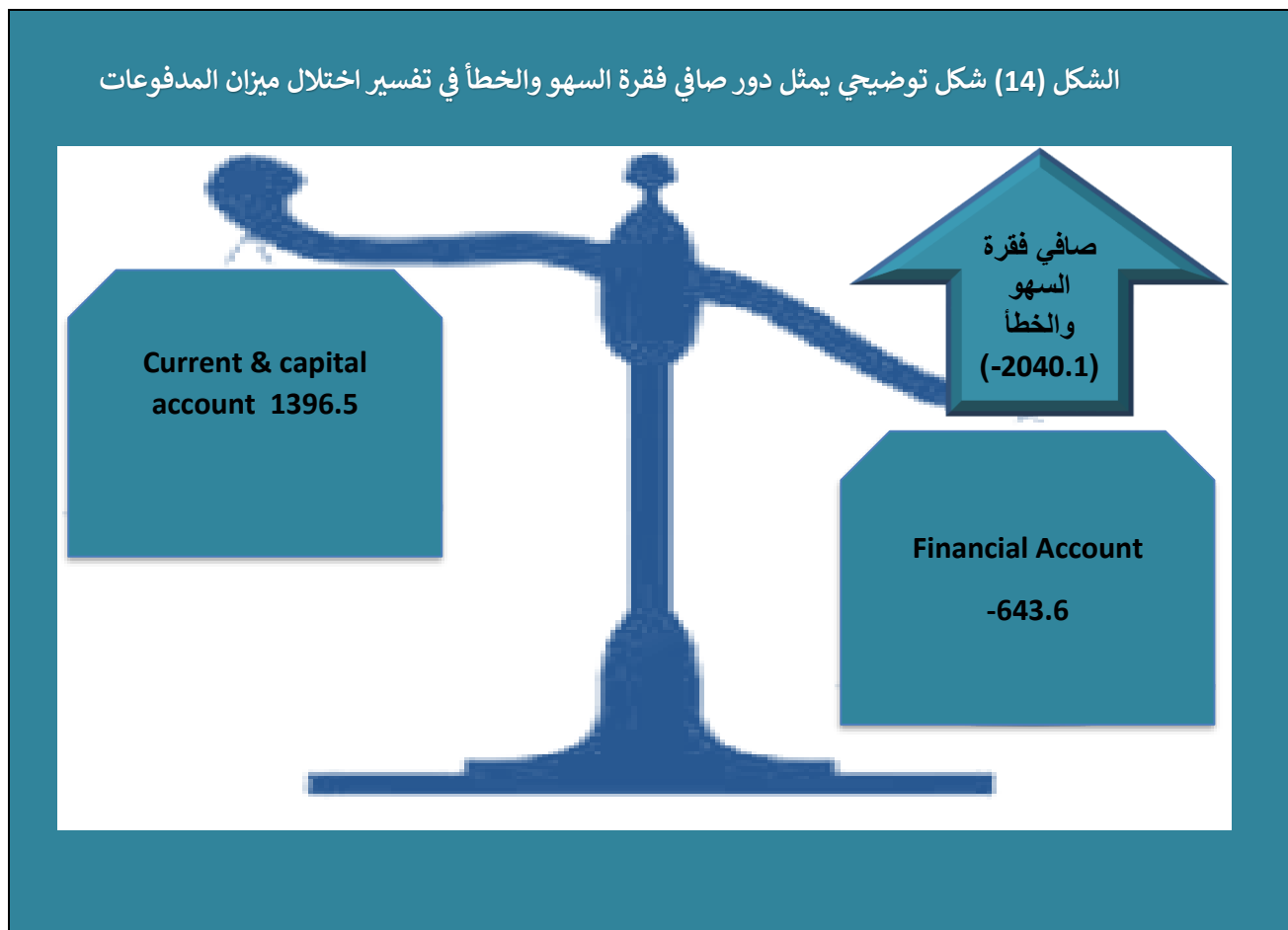
ب - و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

- ج - و/أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.
- د - و/أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.
- (وتنعكس هذه الإتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

جدول (3) الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات										
التغيرات النسبية والحقيقية				2025-Q1			2024-Q4			التفاصيل
تغير قيمة المدين (مليون دولار)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	التغير في الجانب المدين (%)	التغير في الجانب الدائن (%)	صافي	مدين	دائن	صافي	مدين	دائن	
-4427	865	-14.3%	3.2%	1396.5	26435.3	27831.8	-3895.8	30862.8	26967	الحساب الجاري
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الحساب الرأسمالي
490	5403.4	-13.8%	-59.4%	-643.6	-3053.6	-3697.2	-5557	-3543.6	-9101	الحساب المالي
				-2040.1			-1661.2			صافي السهو والخطأ

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الأول من عام 2025، وكما في الجدول (3) صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة بقيمة (-2040.1) مليون دولار مقابل (-1661.2) مليون دولار للفصل السابق حيث سجّل الجانب الدائن من الحساب الجاري تغيراً بلغت قيمته (865) مليون دولار عن الفصل السابق ، في مقابل تسجيل الجانب المدين تغيراً بلغت قيمته (-4427.5) مليون دولار ، ولم يُسجّل الحساب الرأسمالي اي تغيراً في كلا جانبيه ، أما الحساب المالي فقد حقق الجانب الدائن تغيراً بلغت قيمته (5403.8) مليون دولار فيما حقق الجانب المدين تغيراً قيمته (490) مليون دولار ، حيث يعكس الحساب المالي العمليات التعويضية أو التابعة للعمليات الحقيقية المُسجّلة في الحساب الجاري، وأنّ ظهور فقرة صافي السهو والخطأ بإشارة سالبة يُؤشر وجود عدد من المعاملات التي لم يتم تسجيلها في الحساب الجاري أو بنود قُدرت بإقل من قيمتها.

الشكل (14) شكل توضيحي يمثل دور فقرة صافي السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات



قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

